أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000_2015

The impact of export development outside hydrocarbons on economic growth in Algeria 2000-2015

أحمد بوديسة [1] ، العبسي علي[2]، لبزة هشام[3]

[1] جامعة بونيسي على، البليدة 02 (الجزائر)، boudissa40@yahoo.fr

[2]جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر) labsiali@gmail.com

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر) hichemlebza@gmail.com

تاريخ الاستلام: 18 /2020/02 تاريخ القبول: 22 /2020/03 تاريخ النشر: 31 /2020/03

ملخص: تعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصا لزيادة معدلات نموها وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسستها وتوفير فرص العمل وتحقيق نمو اقتصادي، إذ أن زيادة الصادرات خارج المحروقات و تنميتها لم يعد أمرا اختياريا ولكنه أصبح شرطا جوهريا لضمان استقرار الإقتصاد الوطني، و هدف البحث إلى دراسة تأثير تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي ورغم أن الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة لم تتعدى 6% من الصادرات الإجمالية، إلا أن لها علاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي كما أن الجزائر مرغمة على تنمية الصادرات خارج المحروقات، قبل أن يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة نتيجة أي اضطراب محتمل في أسواق المحروقات أو نتيجة التحرر الجمركي الكلي في تبادل السلع والخدمات بحيث تصبح الجزائر مفتوحة أمام المنتجات الأجنبية دون أن تكون قادرة على تحمل على اقتحام الأسواق الخارجية.

كلمات مفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، النمو الإقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL: O4.

Abstract: The development and diversification of exports outside the fateful fuels Algeria, it allows them opportunities to increase their growth rates and increase production capacity for its enterprise and job creation, and economic growth, as exports outside the hydrocarbons and their is no longer optional but it has become essential to ensure the stability of the national economy, and objective research to study the effect of export development outside fuel On economic growth in Algeria expressed in GDP while exports out of fuel during the study period did not exceed 6% of total exports, but has a positive relationship with GDP as to Algeria to export out of fuel before its economy to fierce orgasms as a result of any potential disruption in oil markets or customs liberalization Total customs liberalization in the exchange of goods and services so that Algeria open to foreign products without being able to afford to break into foreign markets.

Keywords: Non-hydrocarbon exports, economic growth, GDP.

Jel Classification Codes : O4.

المؤلف المرسل: أحمد بوديسة، الإيميل: **boudissa40@yahoo.fr**

مقدمة:

إن حركة التجارة الخارجية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في أول الأمر، ولكن هذا المفهوم تطور كغيره من المفاهيم الإقتصادية أخذا بأبعاد جديدة ومفاهيم مختلفة عما كان في السابق، فتخصصت الكثير من الدول في مجال معين، لا نجده في دول أخرى و هذا بالطبع أدى إلى إزهار تجاري و إحتكار سلعي في الكثير من الأحيان. واحتلت تنمية الصادرات مكانة هامة في الفكر الإقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية مما أوجب على هذه الدول رسم إستراتجية كلية ترتكز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج إنماء الصادرات، و يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة و ذلك بالنظر إلى الدور الذي كانت تلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجارين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات وإستراتجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ما عملت به الدول النامية من خلال تجاربها.

والجزائر على غرار باقي دول العالم سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي فبعد استرجاعها للإستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت إستراتجية للتنمية فوضعت السلطات العمومية الجزائرية عدد من التدابير والإجراءات لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق العالمية، وتندرج هذه التدابير في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي وهو الغرض الأساس لترقية الصادرات الخارجية والهدف الأساسي هو وضح إستراتجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات للجزائر التي تحاول تنويع صادراتها وترقيتها عنصرا أساسيا محركا للنمو الإقتصادي و بقدر ما كانت المداخيل الكبيرة التي تجنيها الجزائر من تصدير المحروقات نعمة ومصدر انتعاش للاقتصاد الإنفاقي فإنها كانت في نفس الوقت نقمة ومصدر قلق دائم للسلطات العمومية بالنظر إلى الأزمات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الوطني والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذه التبعية الكبيرة للمحروقات في مجال العملة الصعبة وإيرادات ميزانية الدولة. وأمام هذا الوضع وعدة أوضاع أخرى وقصد التقليل من المداخيل الريعية غير المستقرة وغير المضمونة على مستوى المديين المتوسط والبعيد حاولت السلطات العمومية بناء اقتصاد إنتاجي يقوم على تنويع مداخيل الميزانية العامة وإعطاء أهمية كبيرة للتجارة الخارجية وتبني سياسة مستقلة بذاتها تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **إشكالية البحث:** في ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي: **ما مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح جملة الأسئلة الفرعية، التي تدور وتتمحور حول مضمون البحث، كالتالي:

- هل تعتبر التجارة الخارجية ضرورة حتمية لدول العالم؟
- ما هو واقع الصادرات الجزائرية؟
- ما مدى مساهمة تنمية الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي؟

- **أهمية البحث:** يكتسي الموضوع أهمية لكونه يدرس تحديات مهمة لتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات ومعرفة الأثر الايجابي لتنويع وتنمية الصادرات على الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب إيرادات صادرات المحروقات بسبب إنخفاض أسعار البترول و أن زيادة الصادرات خارج المحروقات يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي..
- **أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى:
  - الدور الذي يلعبه التصدير في تحقيق النمو الإقتصادي.
  - توضيح أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.
  - معرفة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المجلي الإجمالي.

- **تقسيمات البحث:** تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى محورين، تسبقهم مقدمة، وتعقبهم خاتمة. وسيكون تقسيم البحث كما يلي:
  - **أولا:** الإطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الإقتصادي.
  - **ثانيا:** واقع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الإقتصادي.

تعتبر التجارة الخارجية مرآة تعكس الأوضاع الإقتصادية السائدة في كل دولة و تعبر عن التوجه والنهج الذي تتبناه، كما أنها تعد أداة فاعلة لمعرفة نقاط القوة والضعف الإقتصادي لدى الدول ورأى عديد من الإقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو.

1. مفهوم التجارة الخارجية:

يقصد بالتجارة الخارجية: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]

كما تعرف على أنها التحركات الدولية للسلع والخدمات، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضروريات الحياة، حيث يتيح ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر لديها من ضروريات الحياة لشعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأس مالية في عدم إنتاجه لديها، وحيث تتيح عمليات التجارة الخارجية النهوض الاقتصادي والتنمية للدول المتخلفة، فعن طريقها تستطيع الدول المتخلفة استيراد العدد والآلات و الخامات والسلع الإنتاجية ورأس المال والخبرة الفنية من الدول المتقدمة على أن تقوم بتصدير منتجاتها، وغالبا ما تكون المواد الخام إلى الدول المتقدمة على وفاء لديون وارداتها وقروضها الإنتاجية و تستطيع من خلال هذه العملية إحداث التنمية لديها في مختلف المجالات.[2]

ومنه يمكننا أن نقول أن **التجارة الخارجية تنطوي على عمليتين أساسيتين، الأولى عملية التصدير والتي تعرف نقل السلع والخدمات المحلية لبيعها للخارج، و الثانية تعرف بعملية الاستيراد والتي تنطوي على نقل السلع و الخدمات من الخارج إلى حدود الدولة شراءا وذلك لعدم قدرتها على إنتاجها محليا بسبب التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج التي تدخل في إنتاجها.**

2. أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية ضرورية سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة فلو قامت كل دولة بغلق حدودها على نفسها لما تمكنت من إشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية لسكانها، وتبرز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجها، أو لا تستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها الإنتاج أو تصيبه خسارة كبيرة كالحروب أو الكوارث الطبيعية و هنا يكون الإستيراد وسيلة لمواجهة الأزمات الطارئة.
- تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية و ذلك بتصديره و بيعه في الخارج بثمن أعلى مما يمكن البيع به في السوق المحلية.[3]
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و إنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصادية و يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على

مكاسب جديدة في أصول رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية و يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأس مالي و النهوض بالتنمية الإقتصادية.[4]

3. الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

هنالك اختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية في عدد من المجالات على الرغم من أنهما يلتقيان بطبيعة التبادل و يختلفان في البعد المكاني، وتتمثل هذه الاختلافات فيما يلي:

- اختلاف الظروف الاقتصادية: تلتقي و تتفق التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منها، إلا أن اختلاف الظروف الاقتصادية الدولية عنها في داخل حدود الدولة الواحدة جعل هناك فروقات و اختلافات في مجال تطبيق كل منهما بما يتلاءم وظروف هذا المجال، فالعمالة وحرية انتقالها محليا (الهجرة الداخلية) تختلف عنها دوليا (الهجرة الدولية)، ومشاكل الأجور والأسعار تختلف عنها دوليا، والمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف قي طبيعتها عن المشاكل النقدية والمصرفية محليا.
- النظام الاقتصادي والاجتماعي و القانوني والسياسي لكل بلد: يرجع هذا التباين بين الدول نتيجة لاختلاف الأهداف القومية والوطنية لكل بلد عن آخر وينتج عن ذلك اختلاف السياسات التي يخضع لها مواطنو كل دولة، فلكل دولة من دول العالم أن توجد سياسة محددة تطبق على جميع قطاعات هذه الدولة، فإنتاج و استهلاك سلعة ما ضمن حدود الدولة الواحدة يخضع لنفس السياسة القانونية و الضريبية، وتروج ضمن مجتمع متجانس نسبيا، ولكن الوضع يختلف عندما تخرج السلعة خارج حدود الدولة إلى أسواق أخرى، في هذه الحالة تخضع لسياسية ضريبية مختلفة و تسوق داخل مجتمع مختلف كليا عن المجتمع الذي أنتجت فيه، من حيث الأنماط الاستهلاكية، القيم العادات التقاليد و الاتجاهات العامة للاستهلاك عند الأفراد والجماعات.
- الحواجز الجمركية: السلعة أو الخدمة المنتجة و المستهلكة داخل الحدود القومية للدولة الواحدة لا تخضع للتعريفة الجمركية التي تخضع لها السلعة أو الخدمة التي تدخل في حدود هذه الدولة من دولة أخرى خارجية. ولهذا نجد أن هناك تباينا في مستوى الأسعار التي تباع بها كل سلعة، إذن التجارة الداخلية في حدود البلد الواحد لسلعة منتجة محليا لا يخضع لتعريفة جمركية، بينما إذا انتقلت السلع إلى دول أخرى بناءا على التبادل التجاري الدولي فإنها تخضع لتعريفة جمركية و ضريبة معينة تفرضها الدولة الأخرى ولا تستطيع الدول المصدرة التحكم فيها.
- اختلاف النظم المالية والنقدية: إن السكان في مواقع مختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في تعاملاتهم التجارية وذلك لعدم وجود قيود أو قوانين تفرض على انتقال العملة داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية التي تتم على مستوى دولي بين الأطراف المختلفة تخضع لقيود تحد أو تمنع من حرية انتقال العملة ذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها أيضا والتي يطلق عليها قابلية العملة للتحويل أو عدم قابليتها للتحويل، لذلك فإن المعاملات التجارية الدولية يحيط بها من المخاطر ما ليس له شبيه في المعاملات التجارية الداخلية.[5]
- إن التجارة الخارجية تأثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات (حالة العجز أو الفائض) بحيث أن الفرق بين صادرات السلع و الخدمات و وارداتها يعرف بحساب العمليات الجارية وهو من أهم مكونات ميزان المدفوعات.

- الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية: لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة و الهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، و الحكومات عادة لا تغطي عوامل الربح و الخسارة الناتجة عن التجارة الخارجية. فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع، في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها، وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.[6]

4.مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

أ- التعريف الأول:يمكن تعريف الصادرات على أنها عملية تقوم بيع و إرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، كما تعرف أيضا على أنها إنتقال السلع وسوها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية.[7]

ب- التعريف الثاني:هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع وخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف.[8]

ويمكن تقديم تعاريف للتصدير حسب المستويات التالية:

- على مستوى المؤسسة: هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الأعوان الخارجية.
- على مستوى الوطنية:هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني نقص الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.
- على المستوى الدولي التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الإقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي الى إزدهار العلاقات الإقتصادية الخارجية لدولة ما.

و كتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع و خدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتزيد الصادرات من الدخل الوطني وتزيد في الدخل الفعلي للإنتاج.

5. مفهوم النمو الإقتصادي

أ- التعريف الأول: يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ولا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في الدخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فإن:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن نكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

و أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).[9]

ب_ التعريف الثاني: إن النمو الاقتصادي يعني التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل الوطني ونصيب الفرد منه مثل الدخل والتجارة الداخلية والخارجية .. الخ دون تغيرات مقصودة في البناء الاجتماعي والثقافي أي بناء القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم ... إلخ.. [10]

ج- التعريف الثالث: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[11]

و بصفة عامة يمكن القول أن النمو الإقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الإقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

6.الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية

يمكن إيجاز الفرق بينهما في ما يلي:

- النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الوطني الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية إجتماعية. أما التنمية الإقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية للدول.[12]
- النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين أن التنمية الإقتصادية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو الإقتصادي بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.[13]
- إن النمو الاقتصادي يكون مزيدا من الناتج، بينما التنمية الإقتصادية تعني زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج. [14]
- إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة. في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة.[15]

ثانيا: واقع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

1. تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2015)

جدول رقم: (1) يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-*2015) **الوحدة: مليار دولار**

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	100
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	100
2002	18,11	96,84	0,60	3,21	18,70	100
2003	23,98	98,04	0,47	1,92	24,46	100
2004	31,54	97,95	0,66	2,05	32,20	100
2005	45,57	98,04	0,91	1,96	46,48	100
2006	53,68	98,05	1,06	1,94	54,75	100
2007	59,60	97,85	1,31	2,15	60,91	100
2008	77,19	97,54	1,95	2,46	79,14	100
2009	44,41	97,67	1,06	2,33	45,47	100
2010	56,14	97,43	1,61	2,79	57,62	100
2011	71,66	97,10	2,14	2,90	73,80	100
2012	70,57	97,18	2,04	2,81	72,62	100
2013	63,66	96,72	2,16	3,28	65,82	100
2014	58,36	95,41	2,81	4,59	61,17	100
2015*	33,08	94,16	2,05	5,84	35,13	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:ديسمبر2004، ديسمبر 2008، ديسمبر 2015 ، الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: 2016/04/08 على الساعة 22:44.

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

تاريخ الإطلاع (2017/03/19) على الساعة 23:36

الشكل رقم: (1) تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2015)

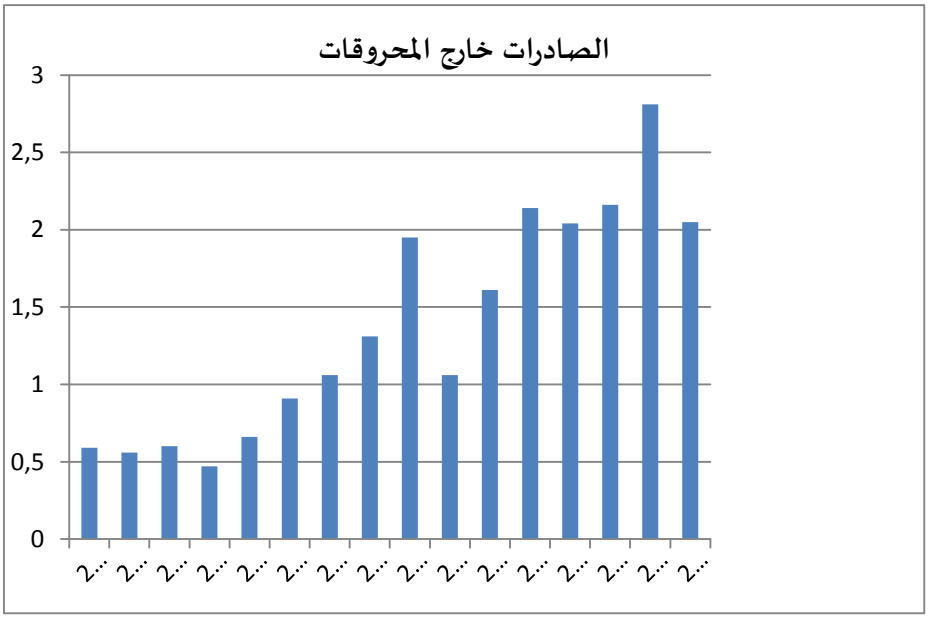

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:(1)

الشكل رقم: (2) تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2015*)

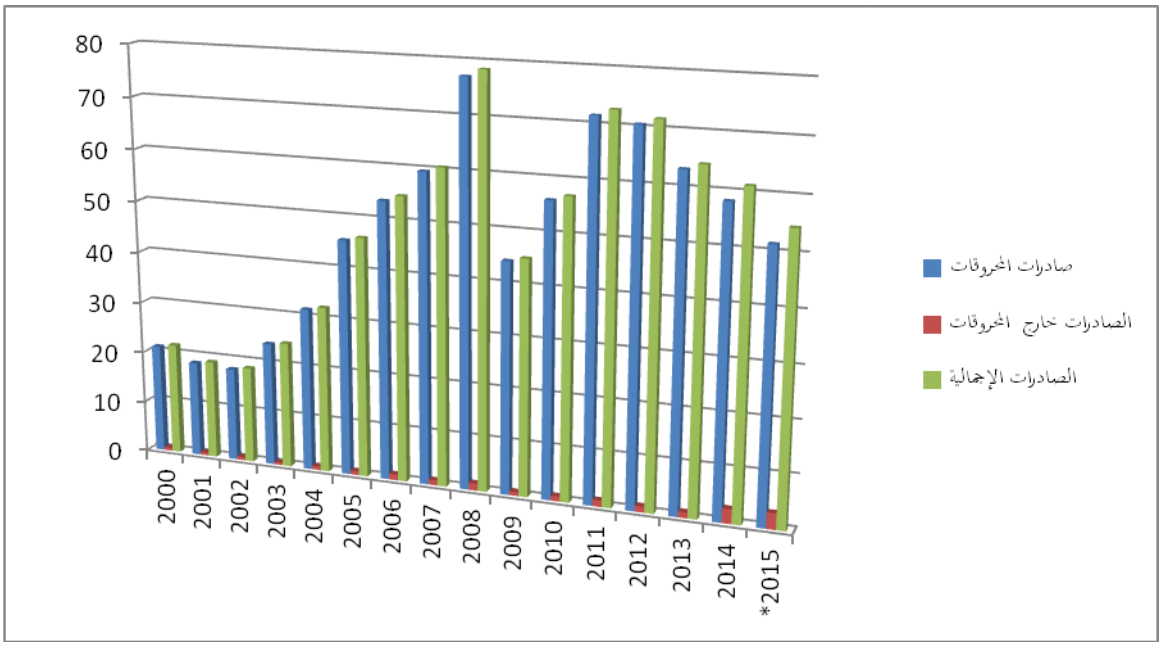

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (1)

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين أعلاه أن صادرات المحروقات تؤثر بصفة كبيرة على الصادرات الإجمالية للجزائر، بحيث تتراوح نسبتها ما بين (94,16% و 98,40%)، انخفضت الصادرات الإجمالية للجزائر سنتي 2001 و 2002 إلى 19,09 مليار دولار و 18,70 مليار دولار على التوالي حيث كانت سنة 2000 تقدر ب 21,65 مليار دولار وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق البترول وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77,19 مليار دولار بنسبة 70,98 % أين وصل سعر البرميل إلى 96,98 دولار للبرميل.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45,18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44,41 مليار دولار نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية.

لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى 57,62 مليار دولار سنة 2010 و 73,80 مليار دولار سنة 2011، نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات و ارتفاع أسعار البترول بحيث وصلت إلى 113 دولار سنة 2011.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا سنة 2012 و 2013 و 2014 و 2015 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى 35,13 مليار دولار سنة 2015 وذلك نتيجة لتواصل انخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 33,08 مليار دولار، رغم أن إحصائيات هذه السنة لم تضبط بعد فهي إلى غاية شهر أكتوبر من هذه السنة عند هذه القيمة و ذلك نتيجة الانخفاض الرهيب في أسعار البترول حيث و صل سعر البرميل إلى أعتاب 37 دولارا في هذه السنة.

وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 6% خلال الفترة المدروسة وسنة 2015 هي أحسن سنة من حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات بنحو 5,84% و إرتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات لا يعكس قيمتها الحقيقية، و إنما يرجع ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث تراجعت قيمتها إلى: 35,13 مليار دولار خلال هذه السنة، بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 94 % من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

2. العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي

أ- الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[16]

ب- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو قيمة ما يتم انتاجه في إقليم معين، بغض النظر عن مكان إقامة أولئك الذين يحصلون على دخل و يقومون بالإنتاج.[17]

3. دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي:

سنتعرض فيما يلي لأهم نماذج النمو الاقتصادي التي يحتل في إطارها نشاط التصدير مكانا رئيسيا والتي أسفرت عن أهمية قطاع التصدير في دفع معدلات النمو الاقتصادي. بحيث قام العديد من المفكرين والباحثين بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

أ- نموذج كندلبرجر "kindelberger": لقد تعرض كندلبرجر لآلية" نموذج التجارة كمحرك للنمو" حيث يؤدي نمو قطاع الصادرات إلى إنتقال آثار ذلك النمو على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فمن ناحية يؤدي نمو الصادرات إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة للتوسع في الإنتاج، أو بسبب ارتفاع دخول العناصر الإنتاجية المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن ذلك يتيح نمو الصادرات أيضا استغلال وفورات الحجم و الإنتاج وفقا لتزايد الغلة من قبل الصناعات القائمة، ومن ثمة تخفيض التكاليف و الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية للصادرات، وتخلق بالتالي مزيدا من التوسع وهو ما يشكل عملية إنمائية توسعية.

وطبقا لهذا النموذج فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي ككل نتيجة للروابط الأمامية و الخلفية التي يخلقها، حيث ينمو قطاع التصدير أكثر من باقي القطاعات الأخرى و من ثمة فإنه يعتبر قطاعا قائدا للتنمية، وهكذا فإن إستراتيجية التنمية المتوجهة للخارج تسمح بالإسراع بعملية التقدم و اختصار مراحل النمو، و يؤدي الأخذ بسياسة تنموية معتمدة على قطاع التصدير إلى خلق آثار إيجابية عديدة على جانب العرض تتمثل في:

- تحقيق مكاسب ذات طابع ديناميكي مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.
- يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار.

- إن التجارة الدولية تؤدي إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وذلك إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية، مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك و من ثمة ارتفاع معدل النمو.

ب- نموذج بكرمان "beckerman": ويتضمن هذا النموذج تفسيرا لسرعة معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها بعض دول أوربا في الخمسينات على ضوء توقعات مستوى الطلب الاحتمالي على منتجاتها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية-ممثلة في الصادرات-، فتوفر مستويات من الطلب المتوقع يصاحبه ارتفاع معدلات الاستثمار و مستوى الإنتاجية للمدخلات من رأس المال و العمل، ومن ثمة زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات و نمو الدخل في ظل الفروض التي يشتمل عليها النموذج، وينطبق هذا النموذج على عدد من الدول الأوربية خلال خمسينات القرن العشرين، وجاءت النتائج لتؤكد أن اختلاف معدلات النمو بين الدخل يرجع أساسا إلى الدور الواضح الذي قام به التصدير القادر على دفع النمو في سائر قطاعات الاقتصاد القومي، وقد انتقد هذا النموذج نتيجة إهماله لأثر زيادة الدخل على على نمو الواردات بما ينعكس على تدهور ميزان المدفوعات.

ج- نموذج تيلر "tyler": يسعى هذا النموذج إلى بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل وذلك من خلال دالة الإنتاج وقد بين تيلر عام 1981 في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي و توسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977، وذلك من خلال قياس معمل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و بين نمو الناتج الصناعي و نمو الاستثمار و نمو الصادرات الكلية و نمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات، و أظهر النموذج القياسي بأن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% وهذا في الدول النامية النفطية أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18,2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 %.

و خلصت هذه الدراسة لتؤكد أن كلا من التكوين الرأسمالي و الصادرات لها دور فعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعند استبدال الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعبر عن أهمية الصادرات الصناعية ضمن هيكل الصادرات إجمالا في الحث على النمو الاقتصادي.[18]

د-نموذج balassa: قام بالاس بدراستين:الأولى سنتي 1978، 1981 على 11 دولة خلال فترتين زمنيتن 1960 – 1966، 1967-1973 و التي بحثت في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي الصادرات على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي على مع الأخذ بعين الإعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل و الإستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو الإستثمارات الأجنبية على الناتج.

وخلصت هذه الدراسة إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الإقتصادي، و يرجع balassa ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية، و يتيح الإستفادة بمزايا الحجم الكبير، كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية، فضلا عن ذلك فصناعة التصدير كثيفة العمل تساهم في حل مشكلة البطالة. أما سياسية إحلال الواردات فينجم عنها ارتفاع الأعباء و التكاليف التي ترجع إلى طبيعة المنتجات كثيفة رأس المال نسبيا من جهة، و إلى عدم الإستفادة بوفورات الحجم من جهة أخرى.

و الدراسة الثانية: قام بإجرائها سنة 1985، على ثلاثة و أربعين دولة من الدول النامية التي تأثرة بصدمة إرتفاع أسعار البترول سنة 1973، و ذلك خلال فترة 1973- 1979 وقد ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على مستوى دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة، و قد خلصت الدراسة إلى أن الدول النامية قد طبقت سياسة التوجه للخارج والقائمة على تنمية الصادرات وقد حققت معدلات نمو مرتفعة و إستطاعت أن تتغلب على صدمة إرتفاع أسعار البترول.[19]

4. علاقة الصادرات خارج المحروقات بنمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015

و فيما يلي سوف نتطرق علاقة الصادرات خارج المحروقات بنمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015.

جدول رقم: (2) يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	54,79
2001	54,74
2002	56,76
2003	67,86
2004	85,33
2005	103,20
2006	117,03
2007	134,98
2008	171,00
2009	137,21
2010	161,21
2011	200,01
2012	209,05
2013	209,70
2014	213,52
2015	166,84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

الشكل رقم(3) يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2015.

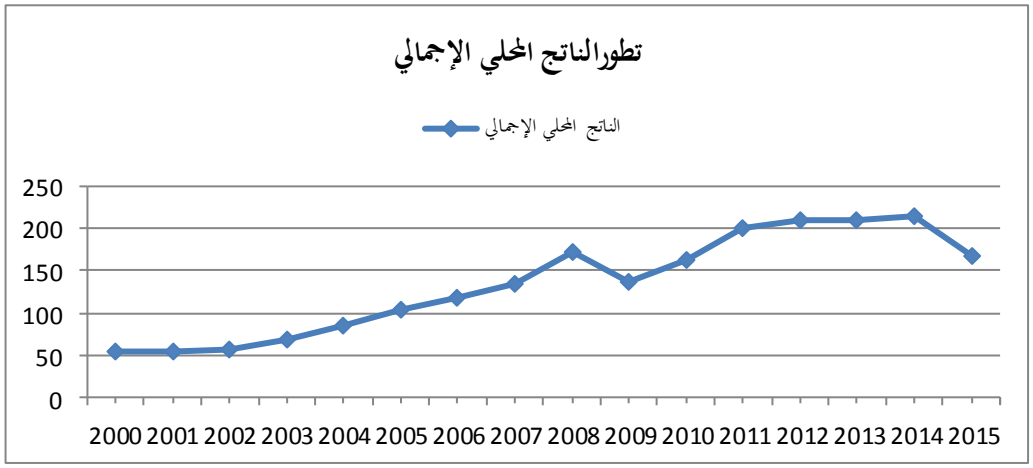

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتضح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل تزايدا خلال جل فترات الدراسة نستثني منها سنتي 2001 و 2009 تواليا و ذلك بسب الأزمة المالية العالمية التي وافقت كلا منهما و سنة 2015 نظرا لتراجع إيرادات الجزائر.

5. نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم: (3) يمثل نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى *2015

السنوات	الصادرات خارج المحروقات الوحدة: مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: مليار دولار	نسبة مساهمة الصادرات خارج الناتج المحلي الإجمالي%المحروقات في
2000	0,59	54,79	1,08
2001	0,56	54,74	1,02
2002	0,60	56,76	1,06
2003	0,47	67,86	0,69
2004	0,66	85,32	0,77
2005	0,91	103,19	0,88
2006	1,06	117,02	0,91
2007	1,31	134,97	0,97
2008	1,95	171	1,14
2009	1,06	137,21	0,77
2010	1,61	161,2	1,00
2011	2,14	200,01	1,07
2012	2,04	209,04	0,98
2013	2,16	209,7	1,03
2014	2,81	213,51	1,32
2015*	2,05	166,84	1,23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(1)، (2)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، كانت جد ضئيلة طوال فترة الدراسة و كانت أحسنها سنة 2014 بنسبة 1,32 % و أدناه سنة 2013 بنسبة 0,52 % إذ لم تتعدى نسبة 1,5 %، وهذا راجع إلى كون صادرات المحروقات هي التي تحتل نسبة المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، و أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات هي جد ضئيلة.

ولكن سنقوم بدراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي، بيانيا و رياضيا.

الشكل رقم (4) يمثل تطور الناتج المحلي و تطور الصادرات الخارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى *2015

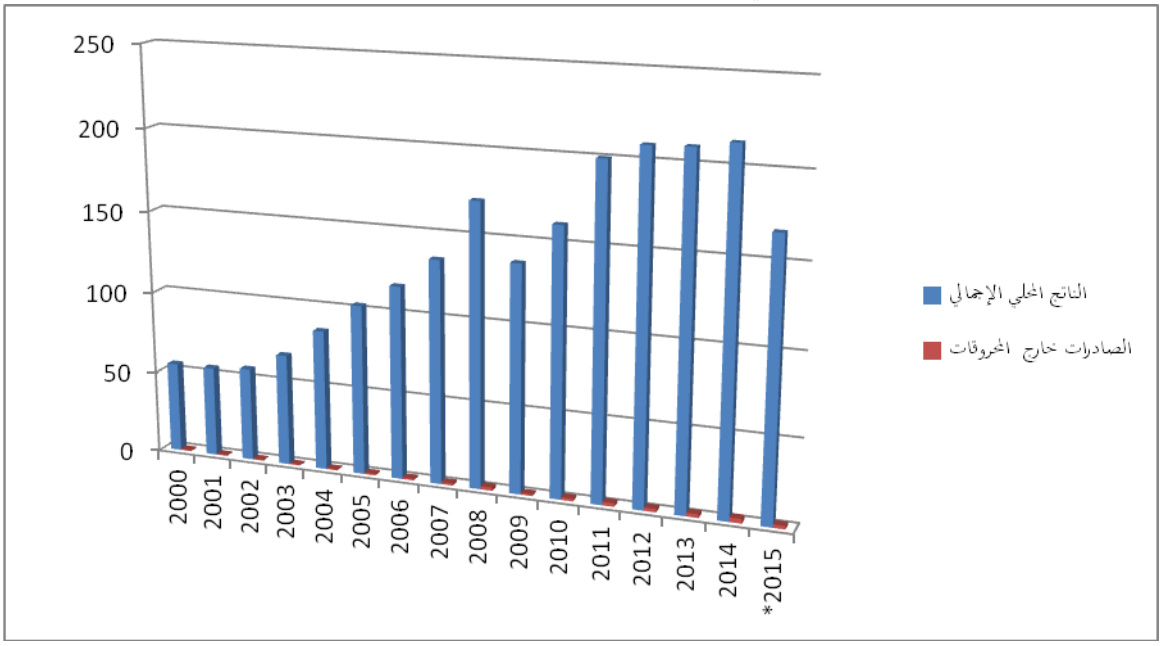

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(3)

الشكل رقم: (5) يمثل تطور الناتج المحلي و تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى *2015.

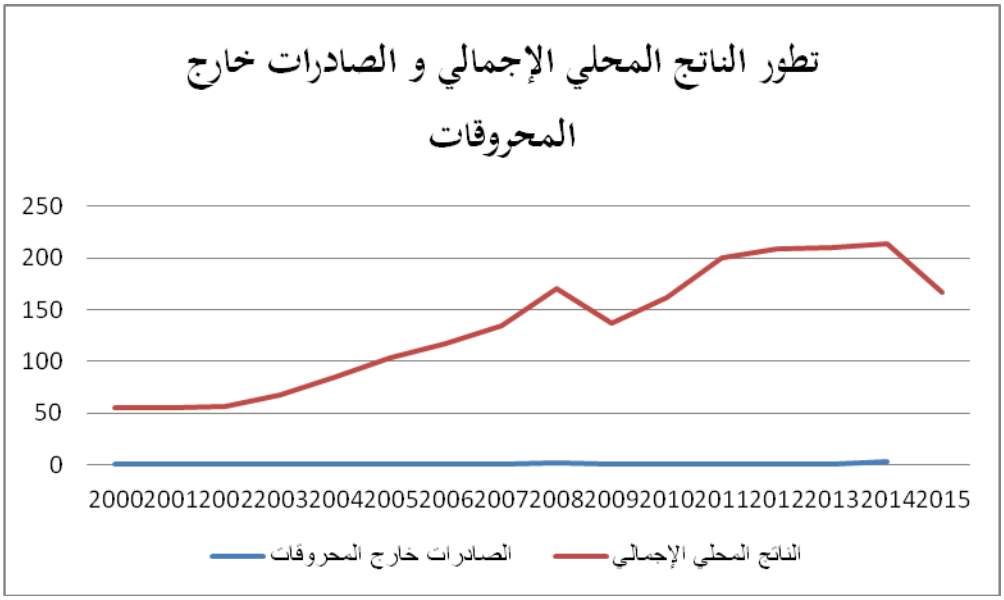

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(3)

من خلال التمثيل البياني في الشكلين أعلاه لتطورات الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن التمثيل البياني لا يوضح العلاقة بينهما لذا سندرس رياضيا العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات.

6. العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال إستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط قمنا بالحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (6) يوضح العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-*2015)

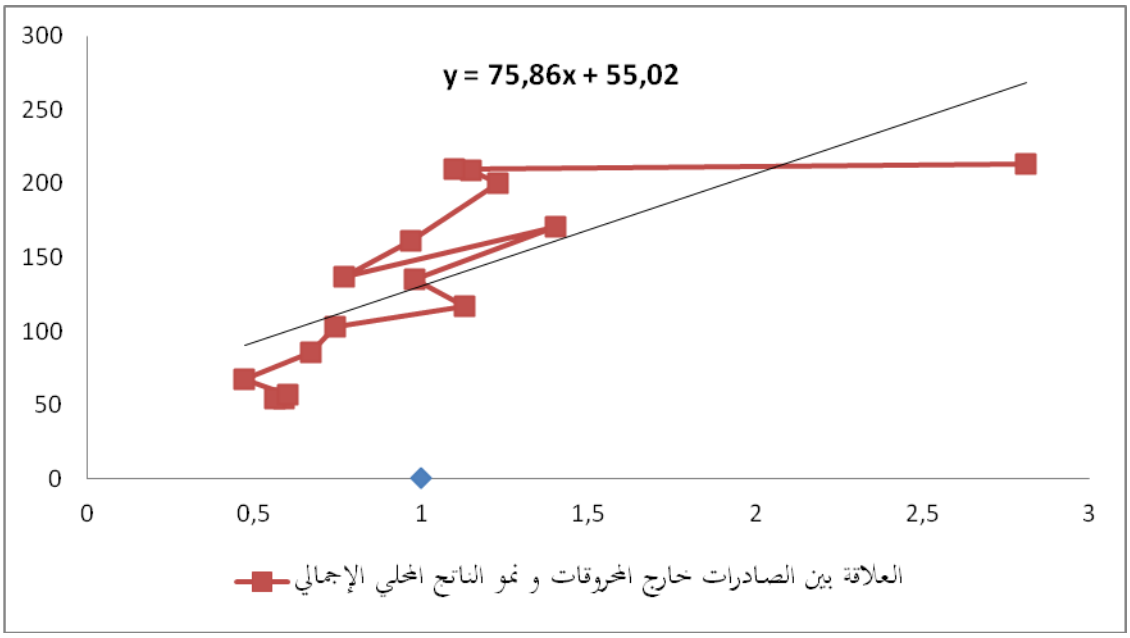

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3،1) (3،13)و باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة خطية موجبة و هو ما بينه خط الانتشار الذي كان ميله موجبا من خلال المعادلة

$y=75.86x+55.02$

و بحساب معامل الإرتباط لبيرسون (COEFFICIENT.CORRELATION) وفق المعادلة التالية:

$$r = \frac{n(\sum_{i=1}^{n} XiYi) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)(\sum_{i=1}^{n} Yi)}{\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Xi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)^2}\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Yi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Yi)^2}}$$

حيث أن x: يمثل قيم الصادرات خارج المحروقات

y: نمو الناتج المحلي الإجمالي

n: عدد المشاهدات =15.

ومنه: r=0,72

بما أن قيمة r هي 0,72 و هي قيمة موجبة قريبة من 1 نقول أن هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشكل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من تتراوح في 98 % من إجمالي الصادرات خلال االفترة المدروسة والصادرات خارج المحروقات 2 % من إجمالي الصادرات خلال سنوات الأولى وفي سنة الأخيرة انخفضت نسبة صادرت المحروقات إلى **94,16** % وارتفع نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 5,84% نتيجة إنخفاض قيمة صادرات المحروقات.
- رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على إثر إنخفاض أسعار البترول في الأسوق العالمية، إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية. .
- الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري وهذا ما استنتجتاه من خلال دراستنا لهذه الصادرات.
- توجد علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و كل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات: طرحت الدراسة جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين للوصول إلى استخدام نظام الكتروني يقوم بتحسين قدرة وفعالية الأداء الجمركي، وإزالة القيود والمعوقات وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)؛ النوعية (الجودة)؛ الفنية (الإتقان) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية إنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الإستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور، الحمضيات وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.
- السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طريق تحفيز المستثمرين على الاستثمار.
- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدريين أو تقديم التمويل القصير والمتوسط الأجل إلى المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة للتصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.
- الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية.
- الترويج للصادرات خارج محروقات من خلال كل الوسائل والوسائط الإعلانية والترويجية.
- تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم واتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- الترخيص بفتح هياكل تجارية بالخارج لفائدة المصدرين الراغبين في تعزيز شبكتهم في أسواق تجارية و وضع سياسة دائمة محددة الأهداف وانتقائية في مجال الإستثمار الخارجي بالجزائر وذلك بعد تقييم مجال الإستثمارات الخارجية الضرورية في كل واحد من قطاعات النشاط الإقتصادية الكبرى.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، رسالة ماجستار في التسيير الدولي للمؤسسات**، تخصص: ماية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011، ص 3.

[2]. محمد السانوسي شحاته، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و إتفاقيات الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2006 ص ص46،47.

[3]. نفس المرجع السابق ص 50.

[4]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**- رسالة ماجستار في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، سنة 2013، ص 11.

[5].أنظر في ذلك بتصرف: الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دارأسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن سنة 2012، ص ص 21،22.

[6]. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2010، ص22.

[7]بلقلة إبراهيم، **آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر**- رسالة ماجستار، علوم إقتصادية تخصص: نقود ومالية، الشلف، سنة-2009، ص 88.

[8]حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**- مرجع سبق ذكره، ص 50.

[9]بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك جامعة امحمد بوقره، بومرداس، 2009، ص 03.

[10]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار النشر الجيزة، القاهرة، 2014 ،ص 20.

[11]. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان،2013 ص 16.

[12]. جمال حلاوة على صالح، **مدخل إلى علم الإقتصاد**، دار الشروق .ط1، عمان، 2009، ص 30.

[13]. بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير العلوم اقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 09.

[14]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[15]. جلال خشيب مفهوم التنمية الاقتصادية . شبكة الالوكة . www.alikah.net، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، تاريخ 2017/03/25. ساعة 11:00.

[16]. الموقع الإلكتروني (البنك الدولي) http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=1 بتاريخ: 2017/03/25 على الساعة 00:46.

[17]. *André Lemelin. Pierre Mainguy. Revue des méthodes d'estimation du produit intérieur brut régional.* Magazine économie. Institut de la statistique du Québec. Février 2009.p 7.

[18]بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ص 136،137.

[19]. وصاف سعيدي،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، سنة 2004 ص 59.